

# المجددون والروبيصات

تأليف

عراقي حامد

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْلُقِ الْخَلْقَ عَبَثًا، وَلَمْ يَتْرُكْهُمْ سُدىً  
 وَهَمَلًا، قَالَ جَلَّ فِي عُلَاه: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ  
 إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (١١٥) ﴿[المؤمنون: ١١٥]، ثُمَّ نَزَّهَ نَفْسَهُ الْعَلِيَّةَ عَنِ  
 الْخَلْقِ عَبَثًا وَلِعْبًا، فَقَالَ: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
 رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ (١١٦) ﴿[المؤمنون: ١١٦]، وَقَالَ: ﴿أَيَحْسَبُ  
 الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً﴾ (٣٦) ﴿[القيامة: ٣٦].

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى  
 وَالْآخِرَةِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ الْمَبْعُوثُ  
 بِالرَّحْمَةِ وَالْهُدَى، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ  
 الطَّاهِرِينَ، وَعَلَى أَزْوَاجِهِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى أَصْحَابِهِ الْغُرِّ

الميامين، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن الله ﷻ قد جعل الاختلاف سنة كونيّة؛ فقال ﷻ:

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا  
مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

وأمرهم عند التنازع بالرجوع إلى شرعه المعصوم، فقال: ﴿يَأَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ  
فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ  
وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء: ٥٩].

وقد أكرم الله تعالى الأمة بهذا الدين العظيم، وتفضل عليها

بإرسال سيد الأولين والآخرين، المبعوث رحمة للعالمين.

ومن المقطوع به أن الأنبياء والمرسلين قد ختموا بنبينا

محمد ﷺ، وهذه عقيدة راسخة ثابتة بنص القرآن، وصريح

السنة، وإجماع الأمة كافة؛ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ

مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ۗ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ

عَلِيمًا ﴿٤٠﴾﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وقال ﷺ: «... وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» (١).

وَنِعْمَةٌ - جَلَّ فِي عُلَاهُ - عَلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا تَنْتَهِي، وَلَا تُعَدُّ وَلَا تُحْصَى؛ قَالَ ﷺ: ﴿وَأَنَا أَنْتُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنْ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ ﴿٣٤﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِرَبِّكَ لَغْفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿١٨﴾ [النحل: ١٨].

وَمِنْ عَظِيمِ هَذِهِ الْمِنَّةِ وَجَلِيلِ تِلْكَ النِّعَمِ بَعْدَ نِعْمَةِ الْهُدَايَةِ لِهَذَا الدِّينِ، وَاتِّبَاعِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ: نِعْمَةٌ وَجُودِ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ؛ وَرِثَةِ النَّبِيِّينَ، وَاتِّبَاعِ الْمُرْسَلِينَ، الْمُجَدِّدِينَ لِأَمْرِ هَذَا الدِّينِ. وَهُمْ - بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى - لَا يَخْلُو مِنْهُمْ زَمَانٌ وَلَا مَكَانٌ؛ لِتَظَلُّ حُجَّةِ اللَّهِ تَعَالَى قَائِمَةً عَلَى الْأَنَامِ.

وَلِأَنَّ سُنَّةَ التَّجْدِيدِ وَالتَّطَوُّرِ مِنْ سُنَنِ الْكُفْرِ الْمُلَازِمَةِ لَهُ، وَهِيَ كَذَلِكَ سُنَّةٌ إِلَهِيَّةٌ لِاسْتِمْرَارِ الْحَيَاةِ، وَإِحْيَاءِ مَا أُندَرَسَ مِنْ أُمُورِ

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري (٣٤٥٥)، ومسلم (١٨٤٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الدين؛ لأن رسالة النبي ﷺ خاتمة الرسالات، وشريعته مهيمنة على الشرائع السابقة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «وَلَوْ لَا ضَمَانُ اللهِ بِحِفْظِ دِينِهِ، وَتَكْفُلِهِ بِأَنْ يُقِيمَ لَهُ مَنْ يُجَدِّدُ أَعْلَامَهُ، وَيُحْيِي مِنْهُ مَا أَمَاتَهُ الْمُبْطَلُونَ، وَيُنْعَشِ مَا أَخْمَلَهُ الْجَاهِلُونَ - لَهَدَّمَتْ أَرْكَانَهُ، وَتَدَاعَى بُنْيَانُهُ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ» (١).

وقد روى أبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» (٢).

قال السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي «مِرْقَاةِ الصَّعُودِ»: «اتَّفَقَ الْحُفَّاظُ عَلَى تَصْحِيحِهِ، مِنْهُمْ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ»، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمَدْخَلِ»، وَمَنْ نَصَّ عَلَى صِحَّتِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ» (٣).

(١) «مدارج السالكين» (٣ / ٧٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٩١)، وصححه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

(٣) انظر «عون المعبود» (١١ / ٢٦٧).

## أقوال العلماء في المجددين

□ قال الحافظ ابن كثير رحمته الله بعد إيراد حديث التَّجديد: «وقد ذكر كلُّ طائفةٍ من العلماء في رأس كلِّ مئة سنةٍ عالمًا من علماءهم يُنزلون هذا الحديث عليه، وقال طائفةٌ من العلماء: بل الصحيح أنَّ الحديثَ يشمل كلَّ فردٍ فردٍ من آحاد العلماء من هذه الأعصار ممَّن يقومُ بفرض الكفاية في أداء العلمِ عمَّن أدرك من السلف إلى من يُدرکه من الخلف، كما جاء في الحديث من طُرُقٍ مُرسلةٍ وغيرِ مُرسلةٍ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ؛ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ»<sup>(١)</sup>.

وهذا موجودٌ - والله الحمدُ والمِنَّةُ - إلى زَمَانِنَا هذا، ونَحْنُ في القرنِ الثَّامنِ، واللهُ المَسئُولُ أن يَخْتَمَ لَنَا بِخَيْرٍ، وَأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ عِبَادِهِ

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٢٠٩/١٠)، من حديث إبراهيم بن عبد الرحمن العذري رحمته الله، وصححه الألباني رحمته الله في «المشكاة» (٢٤٨).

الصَّالِحِينَ، وَمِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ؛ آمِينَ، آمِينَ، يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ» (١).

□ وقال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا: «وَقَدْ ادَّعَى كُلُّ قَوْمٍ فِي إِمَامِهِمْ

أَنَّهُ الْمَرَادُ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ يَعُمُّ جَمَلَةَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ، وَكُلِّ صَنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْعُلَمَاءِ؛ مِنْ مُفَسِّرِينَ، وَمُحَدِّثِينَ، وَفُقَهَاءَ، وَنُحَاةَ، وَلُغَوِيِّينَ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَصْنَافِ» (٢).

□ وقد نظم السيوطي رَحِمَهُ اللهُ فِي رِسَالَةٍ لَهُ سَمَّاها: «تُحْفَةُ الْمُهْتَدِينَ

بِأَسْمَاءِ الْمُجَدِّدِينَ» منظومة ختم بهم كتابه: «التَّبَيُّهُ فِي مَنْ يُبْعَثُ اللهُ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ»، ذَكَرَ فِيهَا أَسْمَاءَ مَنْ رَأَى اسْتِحْقَاقَ وَصْفِهِمْ بِ«الْمُجَدِّدِينَ».

□ وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وَنظِيرُ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ (أَي: النَّوَوِيُّ)

مَا حَمَلَ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ حَدِيثَ: «إِنَّ اللَّهَ يُبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» - أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي

(١) «البداية والنهاية» (٦ / ٢٨٧).

(٢) «النهاية في الفتن والملاحم» (ص ١٠).

رأسِ كُلِّ مِئَةِ سَنَةٍ واحدٌ فقط، بل يكونُ الأمرُ فيه كما ذكر في الطائفة، وهو مُتَّجِهٌ؛ فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الصِّفَاتِ الْمُحْتَاجِ إِلَى تَجْدِيدِهَا لَا يَنْحَصِرُ فِي نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنَّ جَمِيعَ خِصَالِ الْخَيْرِ كُلِّهَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يُدَّعَى ذَلِكَ فِي عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ؛ فَإِنَّهُ كَانَ الْقَائِمَ بِالْأَمْرِ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الْأُولَى بِاتِّصَافِهِ بِجَمِيعِ صِفَاتِ الْخَيْرِ وَتَقَدُّمِهِ فِيهَا، وَمِنْ ثَمَّ أُطْلِقَ أَحْمَدُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَحْمِلُونَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ فَالشَّافِعِيُّ، وَإِنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقَائِمَ بِأَمْرِ الْجِهَادِ وَالْحُكْمِ بِالْعَدْلِ؛ فَعَلَى هَذَا: كُلُّ مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ رَأْسِ الْمِئَةِ هُوَ الْمُرَادُ، سِوَاءً تَعَدَّدَ أَمْ لَا» (١).

□ وقال الشيخ عبد المحسن العباد حفظه الله: «أي: أَنَّ اللَّهَ يُهَيِّئُ

الْعُلَمَاءَ وَالْوُلَاةَ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَنَشْرِهِ وَبَيَانِهِ، وَدَحْضِ الْبَاطِلِ وَالْقَضَاءِ عَلَيْهِ، وَالْمَقْصُودِ بِذَلِكَ: تَجْدِيدُ مَا أُندَرَسَ مِنَ الدِّينِ، وَإِلَّا فَإِنَّ الدِّينَ وَافٍ وَكَامِلٌ، فَالْمَقْصُودُ: تَجْدِيدُ مَا أُندَرَسَ

(١) «فتح الباري» (١٣ / ٢٩٥).

منه بسبب ما حصل من فتنٍ وضلالاتٍ وانحرافٍ عن الجادة،  
 فيُهيئ الله من أهل العلم مَنْ يَقُومُ ببيانِ الحقِّ ونُصْرتهِ والذَّبِّ عنه،  
 وَمَنْ يَقُومُ ببيانِ الباطلِ والتَّحذيرِ منه، وبيانِ ضررهِ وخطرهِ، وهذا  
 من فضلِ الله ﷻ على هذه الأمة أن يُهيئ لها مَنْ يَقُومُ بنُصرةِ  
 الدين، فلا يَمُضي قرنٌ من القرونِ إلَّا ويُهيئ الله مَنْ يَقُومُ بنُصرةِ  
 الدين، وهذا يدلُّ على أن الأرض لا تخلو لله من قائمٍ بحجَّتِهِ، وأنَّ  
 هذا الدينَ منصورٌ، وأهله منصورون، وقد قال النبي ﷺ: «لا تزالُ  
 طائفةٌ من أمتي على الحقِّ ظاهرينَ، لا يضرُّهم من خذلهم ولا من  
 خالفهم حتى يأتي أمرُ الله» (١).

ولا شكَّ أنَّ المُجدِّدين مَوْجُودُونَ، وهُم على عِلْمٍ بالكتابِ  
 والسُّنَّةِ، وعلى بصيرةٍ بالحقِّ والهُدَى، وليس عندهم انحرافٌ في  
 العقيدة، ولا في مخالفةِ السُّنَّةِ والعُدُولِ عنها، فهُم مُتَمَسِّكونَ بِهَا،  
 وَدَاعُونَ إِلَيْهَا، وليس كُلُّ مَنْ يُدَّعى أَنَّهُ من المُجدِّدين يُسَلَّمُ له،

(١) أخرجه أبو داود (٣٧٤٠)، والحاكم في «مستدرکه» (٤/ ٥٦٧) حديث  
 (٨٥٩٢)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّحِيحَةَ» (٥٩٩).

وَبَعْضُهُمْ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُسَلَّمٌ بِهِ، مِثْلُ: عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى رَأْسِ  
 الْمِئَةِ الْأُولَى، وَالشَّافِعِيُّ عَلَى رَأْسِ الْمِئَةِ الثَّانِيَةِ، وَلَكِنْ لَا يُسَلَّمُ  
 بِكُلِّ مَنْ يُدَّعَى أَنَّهُ مِنَ الْمُجَدِّدِينَ؛ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَذْكُرُ مُجَدِّدِينَ  
 عَلَى مَشْرَبِهِ وَعَلَى طَرِيقَتِهِ، وَلَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِنْحِرَافِ، أَوْ  
 كَانُوا مَعْرُوفِينَ بَعْدَ التَّوْفِيقِ لِلْحَقِّ فِي بَابِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ» (١).

وَحَدِيثُ التَّجْدِيدِ يُقَرَّرُ سُنَّةَ إِلَهِيَّةٍ مُطَّرَدَةٍ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَهِيَ  
 التَّجْدِيدُ لِمَا انْدَرَسَ مِنْ أَمْرِ هَذَا الدِّينِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِئَةٍ، وَهَذِهِ  
 السُّنَّةُ لَهَا جَانِبَانِ:

□ **الأول: الجانبُ القَدْرِيُّ؛** إِذْ هُوَ خَيْرٌ عَنْ وَعْدٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى  
 بِأَنَّهُ لَنْ يَتْرَكَ الْأُمَّةَ بَعْدَ نَبِيِّهَا ﷺ، وَسَيَبْعَثُ لَهَا مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا أَمْرَ  
 دِينِهَا، وَوَعْدُهُ تَعَالَى لَا يُخْلَفُ، وَلَا يَتَخَلَّفُ.

□ **الثاني: الجانبُ الشَّرْعِيُّ؛** إِذْ هُوَ أَمْرٌ لِلْأُمَّةِ، وَخَاصَّةً  
 لِلْقَادِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ؛ لِيُؤَدُّوا مَا عَلَيْهِمْ تَجَاهُ تَجْدِيدِ  
 دِينِ أُمَّتِهِمْ، وَالْحِفَازَ عَلَيْهِ، وَرَدَّهُ إِلَى نَبْعِهِ الصَّافِي.

(١) «شرح سنن أبي داود» (٢٥ / ٤٨، ٤٩).

## شروط المجدد

□ يشترط في المجدد أن يكون:

- ١- مُخْلِصًا لِدِينِهِ، صَادِقًا فِي عَمَلِهِ لِأُمَّتِهِ، مُتَحَلِّيًا بِمَا يَدْعُو إِلَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ وَيُظْهِرُ هَذَا جَلِيًّا فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَمَوَاقِفِهِ.
- ٢- مُبْتَعِدًا عَنِ عِلَلِ أُمَّتِهِ وَأَمْرَاضِهَا، سَالِمًا مِنَ الْآفَاتِ وَالْانْحِرَافَاتِ الْعَقْدِيَّةِ وَالِدَّعْوِيَّةِ الَّتِي تَنْخَرُ فِيهَا، حَتَّى يَسْتَطِيعَ تَشْخِصَ الدَّاءِ؛ لِيَصِفَ لِلأُمَّةِ الدَّوَاءَ، مُجْتَهِدًا فِي عِلَاجِهَا.
- ٣- مُبَرِّزًا وَمُتَفَرِّدًا فِي صِحَّةِ الْعِلْمِ وَمَتَانَتِهِ، وَوَفْرَتِهِ وَاتِّسَاعِهِ، قَدْ حَصَلَ أَدْوَاتِ الْجَهْدِ عَلَى الْأَقْلِّ فِي فَنٍّ مِنْ فُنُونِ الْعِلْمِ.
- ٤- مُخَالِطًا لِأُمَّتِهِ، مُهْتَمًّا بِقَضَايَاهَا الصَّغِيرَةِ، وَالْكَبِيرَةِ، وَالْمَصِيرِيَّةِ.
- ٥- مَشْهُودًا لَهُ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ.

## حال الأمة في هذا العصر

مَعَ وُجُودِ الْمُجَدِّدِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ وَفِي كُلِّ عَصْرٍ - إِلَّا أَنَّ الْأُمَّةَ قَدْ ابْتُلِيَتْ فِي هَذَا الْعَصْرِ (عَصْرَ الْعَجَائِبِ وَالْغَرَائِبِ) بِصَنْفٍ غَرِيبٍ عَجِيبٍ خَرَجَ عَلَى كُلِّ أَعْرَافِ الْأُمَّةِ وَإِجْمَاعِهَا، وَخَرَقَ ثَوَابَتَهَا وَمُسَلَّمَاتَهَا، وَادَّعَى أَنَّهُ صَاحِبُ الْفَهْمِ وَحَدِهِ، وَأَنَّ الْفِكْرَ لَيْسَ لِسِوَاهِ.

وَهَؤُلَاءِ قَدْ صَدَقَ فِيهِمْ بِجِدَارَةٍ وَاقْتِدَارٍ وَصَفُ الْحَبِيبِ الْمُخْتَارِ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ: «رُؤَيْبِضَاتٌ»، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ؛ يُصَدِّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذِّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيُحَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّؤَيْبِضَةُ»، قِيلَ: وَمَا الرُّؤَيْبِضَةُ<sup>(١)</sup>؟ قَالَ: «الرُّجُلُ التَّافَهُ

(١) الرويبضة: تصغير رابضة، وهو العاجز الذي ربّض عن معالي الأمور، وقعد عن طلبها. وتاؤه للمبالغة.

يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ» (١).

فَتَرَى وَتَسْمَعُ هَذَا الرَّوَيْبِضَةَ التَّافَهُ يَتَكَلَّمُ فِي مُقَدَّرَاتِ الْأُمَّةِ، وَفِي مُعْضَلَاتِ الْمَسَائِلِ لَيْلَ نَهَارٍ؛ وَيُظَنُّ بِأَنَّهُ وَحْدَهُ الَّذِي يَفْهَمُ وَيُفَكِّرُ؛ لِذَلِكَ يُطَلَقُ لِعَقْلِهِ الْمَرِيضِ الْمُشَوَّشِ الْعَنَانَ؛ لِيَشْطَحَ فِي النُّصُوصِ بِلا قَيْدٍ وَلا ضَابِطٍ؛ فَإِذَا بِهِ يَخْرُجُ عَلَيْنَا بَعْسَالَاتٍ فِكْرِهِ، وَنُفَايَاتٍ وَخَزَعِبَلَاتٍ فَهَمِهِ الَّتِي هِيَ أَشْبَهُ بِالنِّكَاتِ الْمُضْحَكَاتِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ مُبْكِيَاتٌ مُحْزَنَاتٌ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ، أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ.

وَقَدْ حَذَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ أَنْتِزَاعًا يَتَزَعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا، اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» (٢).

وَلشَّدِيدِ الْأَسْفِ، فَإِنَّ الرَّوَيْبِضَاتِ وَالرُّءُوسَ الْجُهَّالَ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٣٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ سَنَّ ابْنُ مَاجَهَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

مَحْسُوبُونَ عَلَى الْأُمَّةِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «هُمْ مِنْ جِلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِأَلْسِنَتِنَا»<sup>(١)</sup>؛ فَأَسْمَاؤُهُمْ كَأَسْمَائِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامِنَا، إِلَّا أَنَّهُمْ كَمَا قَالَ ﷺ قَبْلَ هَذَا الْوَصْفِ: «دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ؛ مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا»، فَهُمْ يَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ، وَيَتَلَوَّنُونَ فِي صُورِ شَيْءٍ؛ فَتَرَاهُمْ تَارَةً يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ لِلْعِلْمِ، وَتَارَةً ثَانِيَةً لِلْحَدَاثَةِ، وَثَالِثَةً لِلتَّنْوِيرِ، وَرَابِعَةً لِلتَّجْدِيدِ، وَخَامِسَةً لِلْحُرِّيَّةِ، بَلِ وَالْأَعْجَبُ لِلْقُرْآنِ! فَيَقُولُونَ: نَحْنُ عُلَمَائِيُونَ، لِيَبْرَأَلِيُونَ، حَدَاثِيُونَ، تَنْوِيرِيُونَ، مُجَدِّدُونَ، قُرْآنِيُونَ... إِلَى غَيْرِ هَذِهِ التَّسْمِيَّاتِ وَالْإِنْتِسَابَاتِ الْبَرَّاقَةِ الَّتِي ظَاهِرُهَا الرَّحْمَةُ، وَبَاطِنُهَا الْخِرَابُ، وَالْحَقْدُ، وَالذَّمَّارُ، وَالسُّمُّ الزُّعَافُ.

وَسَيُظَلُّ هَوْلَاءُ هَكَذَا بِاسْمِ الدِّينِ يَتَكَلَّمُونَ وَيَفْتَنُونَ، وَبِالنُّصُوصِ يَتَلَاعَبُونَ وَيَلُوبُونَ، وَإِلَى الْقُرْآنِ وَتَعْظِيمِهِ وَمَحَبَّتِهِ وَتَقْدِيرِهِ وَزَعْمِ تَقْدِيمِهِ وَالْأَخْذِ بِهِ وَحَدَهُ دُونَ مَا عَدَاهُ يَدْعُونَ!  
وَمَعَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ أَظْهَرَ الْكُفْرَ الصُّرَاحَ، وَالرَّدَّةَ الْبَوَاحَ إِلَّا أَنَّهُمْ لَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٣٤٣٤) مِنْ حَدِيثِ حَزِيْفَةَ بْنِ الْيَمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

يَتَخَلَّوْا عَنْ أَسْمَائِهِمُ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَنَاصِبِهِمُ الدِّينِيَّةَ الْعِلْمِيَّةَ فِي بِلَادِ  
 الْمُسْلِمِينَ؛ لِيَطْلُؤُوا هَكَذَا مِنْ مَوَاقِعِهِمْ يَهْدُمُونَ، وَبِمَعَاوِلِنَا  
 يُحِطِّمُونَ فِي دِينِنَا (أَعَزَّ مَا نَمْلِكُ)، وَبِأَمْوَالِنَا يُكْرَمُونَ، وَفِي إِعْلَامِنَا  
 وَصَحَائِفِنَا تُفْسَحُ لَهُمُ الْمَسَاحَاتُ؛ لِكِي يُبْثُوا أَكْبَرَ قَدْرٍ مِنْ  
 سُمْومِهِمْ لِعَلَّهُمْ يَسْتَقْبِطُونَ خَبِيثًا دَنِيًّا النَّفْسِ مِثْلَهُمْ يَبِيعُ دِينَهُ  
 بَعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا؛ لِيَكُونَ عِوَضًا لِمَا أُغْدِقَ عَلَيْهِمْ، وَمَكْسَبًا وَلَوْ  
 ضَيْلًا لِمَا كَرِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ.

وَهَؤُلَاءِ الرُّوْبِيضَاتُ الَّذِينَ بَرَزُوا فَجَاءَةً، وَمَلَأَتْ ضَجَّتَهُمُ  
 الْأُودِيَّةَ كَمَا تَمَلَأُ الضَّفَادِعُ بِنَقِيْقِهَا أَكْنَافَ اللَّيْلِ - لَا حِظًّا لَهُمْ مِنْ  
 دِينٍ، وَلَا أَثَارَةَ مِنْ عِلْمٍ، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُمْ طَلِبٌ لِلْعِلْمِ، وَلَا تَلْمِذَةٌ  
 لِأَهْلِ الْعِلْمِ الْمُعْتَبَرِينَ؛ فَهُمْ لِقُطَاءٍ مُلْتَقِطُونَ تَلَقَّفَتَهُمْ خَفَافِشُ  
 الظَّلَامِ، وَأَغْرَوْهُمْ بِبَرِيقِ الْمَالِ وَالشُّهْرَةِ، وَبِعَمَلِيَّةٍ سَرِيعَةٍ لِعَسِيلِ  
 الْأَدْمَغَةِ وَإِعَادَةِ (بَرْمَجَتِهَا) تَحَوَّلَ هَذَا الدَّعْوِيُّ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَقْزَامِ  
 الْمُرْتَزِقَةِ الْمَاجُورِينَ بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاهَا إِلَى مُفَكِّرٍ إِسْلَامِيٍّ، وَدَاعِيَةٍ  
 مُسْتَنِيرٍ، وَمُجَدِّدٍ وَبَاعَثَ لِنَهْضَةِ الْأُمَّةِ!

وأنت -عزيزي القارئ- خبيرٌ بمنْ يملك العصا السحرية  
 (أعني الإعلام) الذي يُحوّل اللّصّ إلى أشرف الشُّرفاء، ويُسقط  
 أرفع الناس قَدْرًا إلى أخطّ دَرَكاتٍ في الخِسّة والنَّذالة.  
 فصَفَّقوا لهم ولمَّعُوهم؛ ليؤدُّوا الدَّورَ المَرسومَ لهم بكلِّ  
 مهارةٍ فائقةٍ.

إذ ما الذي يَمنعهم والدُّنيا قد ضَحِكَتْ في وُجُوهِهم؟! فالمالُ  
 والشُّهرةُ والجاهُ والمَراتبُ العِلْمِيَّةُ والألقابُ الَّتِي لم تُطلقْ على  
 الصَّحابةِ والفَاتِحِينَ صَارَتْ مِنْ حَظِّهِمْ!  
 وَمَا العَائِقُ فِي طَرِيقِهِمْ؛ وَكُلُّ الأَنْدِيَةِ والفنادِقِ، بَلْ والجامعاتُ  
 تَشْرَفُ بِنَزْلِهِم الكَرِيمِ؛ لَتَرْتَشَفَ مِنْ عِلْمِهِم المَتِينِ، وَكُلُّ  
 الفِضائِيَّاتِ تَسْتَجِدِي دَقَائِقَ مِنْ وَقْتِهِم الثَّمِينِ!

وغيرَ خَافٍ عَلَيْكَ أَنَّ الأعداءَ على مَرِّ العصورِ وَكُرِّ الدُّهُورِ  
 حَاوَلُوا وَأَدَّ هَذِهِ الدَّعْوَةَ، وإطفاءُ نُورِها؛ فبَاءُوا بالخُسْرانِ والفِشْلِ،  
 وَغَزَاهُم هَذَا الدِّينُ فِي عُقْرِ دَارِهِمْ، وَمَعَاقِلِ كُفْرِهِمْ، وَدَخَلَ النَّاسُ  
 فِي دِينِ اللهِ أَفواجًا مِنْ كُلِّ حَدَبٍ وَصَوْبٍ، وَمِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا.

وَكُلَّمَا أَتَتْ فَتْنَةٌ مُظْلِمَةٌ، ظَنُّوا أَنَّهَا قَاصِمَةٌ الظَّهْرَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ؛ إِذْ  
بِهَا تَخْرُجُ مِنْهَا أَجْلَدَ مَا تَكُونُ، وَمَا أَمْرُ تَدْمِيرِ البُرْجَيْنِ فِي أَمْرِيكَ  
مِنَّا بَعِيدًا!

فَبَعْدَهَا أَخَذَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَيَبْحَثُونَ.  
وَكَذَلِكَ بَعْدَ الْإِسَاءَةِ الْأَلْمَانِيَّةِ الْبَغِيضَةِ لِلنَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ،  
وَالْفِيلِمِ الْأَمْرِيكِيِّ الْمَسِيءِ - رَأَيْتُ هَبَّةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ جَابَتْ  
العَالَمَ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَكَمَا قِيلَ:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ

فَهَذَا دِينُ رَبَّنَا الَّذِي تَوَلَّى حِفْظَهُ وَالِدْفَاعَ عَنْ أَتْبَاعِهِ.  
وَلَمَّا جَرَّبَ الْأَعْدَاءُ نِزَالَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَمَسِّكِينَ، وَجَدُوهُمْ  
أُسُودًا ثَابِتِينَ، لِسُورَةِ الْبَقَرَةِ تَالِينَ - فَأَرَادُوا أَنْ يَنْزِعُوهَا، لَا مِنْ  
أَيْدِيهِمْ، بَلْ مِنْ صُدُورِهِمْ.

فَقَالَ قَائِلُهُمْ: «كَأْسٌ وَغَانِيَةٌ يَفْعَلَانِ فِي أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ مَا لَا يَفْعَلُهُ  
أَلْفٌ مِدْفَعٍ، فَأَغْرَقُوهُمْ فِي حُبِّ الْمَادَّةِ وَالشَّهَوَاتِ».

فَعَمِلَ الْأَعْدَاءُ لَيْلَ نَهَارٍ عَلَى أَنْ يُزَعِّزُوا إِيمَانَ الْمُسْلِمِينَ

بالشَّهَوَاتِ وَالشُّبُهَاتِ مُسْتَغْلِينَ بَعْضَ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِاسْمِ الْإِسْلَامِ؛ إِذْ  
بِاسْمِهِ يَرْجُحُ كُلُّ شَيْءٍ، وَالْمُسْلِمُونَ فِي الْغَالِبِ مُتَدَيِّنُونَ،  
وَعَاطِفَتُهُمْ وَفَطْرَتُهُمْ تَجْعَلُهُمْ لَا يَتَّهَمُونَ مَنْ يُكَلِّمُهُمْ بِاسْمِ الدِّينِ  
بَرِيَّةً؛ فَلَبَسَ أَوْلَئِكَ الْأَدْعِيَاءَ الرَّوَيْبِضَاتِ جُلُودَ ضَائِنٍ عَلَى قُلُوبِ  
ذَنَابٍ وَثَعَالِبٍ.

وَصَدَقَ مَنْ قَالَ:

بَرَزَ الثَّلَبُ يَوْمًا	فِي ثِيَابِ الْوَاعِظِينَا
فَمَشَى فِي الْأَرْضِ يَهْذِي	وَيَسُبُّ الْمَاكِرِينَا
وَيَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ	إِلَى الْعَالَمِينَا
يَا عِبَادَ اللَّهِ تَوْبُوا	فَهُوَ كَهْفُ التَّائِبِينَا
وَأَزْهَدُوا فِي الطَّيْرِ إِنَّ الْـ	عَيْشَ عَيْشِ الزَّاهِدِينَا!
وَاطْلُبُوا الدِّيكَ يُؤَدِّنُ	لِصَّلَاةِ الصُّبْحِ فِينَا
فَأَتَى الدِّيكَ رَسُولٌ	مِنْ إِمَامِ النَّاسِكِينَا
عَرَضَ الْأَمْرَ عَلَيْهِ	وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَلِينَا
فَأَجَابَ الدِّيكُ: عُذْرًا	يَا أَضَلَّ الْمُهْتَدِينَا!

بَلَّغَ الثَّلَبَ عَنِّي      عَن جُدُودِي الصَّالِحِينَ  
 عَنِ ذَوِي التَّيْجَانِ مِمَّنْ      دَخَلَ الْبَطْنَ اللَّعِينَا  
 أَنَّهُمْ قَالُوا وَخَيْرُ الْـ      قَوْلِ قَوْلِ الْعَارِفِينَا:  
 مُخْطِئٌ مَن ظَنَّ يَوْمًا      أَنَّ لِلثَّلَبِ دِينَنَا



## الخداع وخطة الأعداء

لَمَّا لَمْ يُفْلِحِ الاسْتِخْرَابُ وَالِاخْتِلَالُ الْمَسْمِيُّ زُورًا  
 ب (الاستعمار) فِي تَحْقِيقِ مَآرِبِهِ، خَرَجَ بَعْدَ أَنْ بَاصَ وَفَرَّخَ،  
 وَانْتَقَى مِنَ الْخَائِنِينَ لِدِينِهِمْ وَلِوَطَنِهِمْ مَنْ يَقُومُ بِمَا عَجَزَ عَنْهُ،  
 فَكَانَ أَوْلَيْكَ الَّذِينَ تَرَبَّوْا عَلَى مَوَائِدِ الْأَعْدَاءِ، وَرَضَعُوا  
 نَجَاسَاتِهِمْ، وَلَيْتَهُمْ أَتَوْا مِنْ هُنَاكَ بِمَا يَعُودُ عَلَى أُمَّتِهِمْ وَدِيَارِهِمْ  
 بِالنَّفْعِ، إِنَّمَا لَمْ يَحْمِلُوا وَلَمْ يُحْمَلُوا إِلَّا بِكُلِّ خَبِيثٍ مُدْمِرٍ.

وظنَّ هؤلاء الجَهْلَةَ كَمَا عَلَّمُوا أَوْ بِمَا خُدِعُوا بِهِ مِنْ بَرِيقِ  
 التَّقَدُّمِ وَالرَّفَاهِيَةِ - أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ مَا تَقَدَّمُوا إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَحَرَّرُوا مِنْ  
 الدِّينِ الْمُعَوَّقِ لَطَرِيقِ التَّقَدُّمِ وَالرُّقِيِّ وَالْأَزْدِهَارِ، فَرَجَعُوا إِلَى  
 بِلَادِهِمْ، وَدَعَوْا إِلَى الْإِنْسِلَاحِ مِنَ الدِّينِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ التَّأَخُّرِ  
 وَالرَّجْعِيَّةِ، وَأَنَّ التَّمَسُّكَ بِالدِّينِ عَوْدَةٌ إِلَى الْعُصُورِ الظَّلَامِيَّةِ!

وَصَادَفَتْ هَذِهِ الدَّعَوَاتُ التَّحْرِيرِيَّةَ كُلَّ مَنْ يَرِيدُ الانْتِزَاعَ  
لِيَرْتَعَ فِي شَهْوَاتِهِ الْبَهِيمِيَّةِ، وَالَّذِي إِنْ قَلَّتْ لَهُ: هَذَا حَرَامٌ - أَحْسَنُ  
بَأَنَّكَ تُطَوِّقُ رَقَبَتَهُ بِحَبْلِ الْمَشْنَقَةِ، فَهُوَ يُرِيدُ إِبَاحِيَّةً مُطْلَقَةً،  
وَحُرِّيَّةً بِلَا قِيودٍ.

وَنَتِيجَةً لِهَذَا، كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ، بَلْ كَرِهُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ،  
وَكَرِهُوا كُلَّ مَنْ يُذَكِّرُهُم بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُقَيِّدَ  
حُرِّيَّاتِهِمْ، وَيَكْبَحُ جِمَاحَ غَرَائِزِهِمُ الْمَسْعُورَةِ.

وَأَخَذَ أَوْلِيَاءُكَ الْمُرْجِفُونَ فِي دِيَارِنَا بَيْنَ الْحَيْنِ وَالْآخِرِ يَرْفَعُونَ  
عَقِيرَتَهُمْ بِقَضِيَّةٍ مَحْسُومَةٍ شَاغِلِينَ بِهَا النَّاسَ، مُلَبِّسِينَ عَلَيْهِمْ أَمْرَ  
دِينِهِمْ، مُسَعِّرِينَ حَرْبًا ضَرُوسًا بَيْنَ جُنْدِ اللَّهِ وَجُنْدِ إبْلِيسَ.

وَهُؤُلَاءِ يَدْعُونَ إِلَى حُرِّيَّةِ الْفِكْرِ وَعَدَمِ الْحَجْرِ عَلَى الْإِبْدَاعِ،  
وَأَنَّهُ لَا دَخَلَ لِلدِّينِ فِيْمَا يُنْشَرُ أَوْ يُقَالُ، وَلَوْ كَانَ سَبًّا صَرِيحًا لِرَبِّنَا  
جَلَّ وَعَلَا، أَوْ لِنَبِيِّنَا ﷺ، أَوْ لَزُوجَاتِهِ الطَّاهِرَاتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، أَوْ  
لَأَصْحَابِهِ الْمِيَامِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ!

أَوْ كَانَ طَعْنًا فِي الْقُرْآنِ بِإِثَارَةِ مَا يَدَّعُونَهُ مِنْ سُبُهَاتٍ حَوْلَهُ، وَأَنَّهُ

نصُّ أدبِيّ يَخضع للنَّقْد، وكذلك حَوْلُ السُّنَّة؛ وذلك بالطَّعن في الصَّحابة نَقْلَةَ الوَحِيين، والرُّوَاة الثَّقَات العُدُول، ورد الحديث بمُجَرَّد الهَوَى، وقصر الفَهْم، وعَدَم مُسَايرَتِهِ للعَصْرِ في زَعْمِهِمْ! أو كان استهزاءً وسخريةً من الدِّين؛ جملةً وتفصيلاً، والاسْتِخْفَاف بأوامرِهِ، والدَّعْوَةُ إِلَى الانْفِلَاتِ من نَوَاهِيهِ بِإِبَاحَةِ كُلِّ مَا حَرَّمَ اللهُ مِنَ المُسْكَرَاتِ والمُنْكَرَاتِ من زنا - باسم الحُرِّيَّةِ ورضا الزَّانِيَةِ - ولوَاطِ، وزَوَاجِ المِثْلِيين، والرِّبَا - باسم تَقْوِيَةِ الاقْتِصَادِ - والخداع والتَّزْوِيرِ، واتِّبَاعِ اليَهُودِ والنَّصَارَى فِي أَنْظِمَتِهِمْ بِاسْمِ السِّيَاسَةِ!

حَتَّى وَصَلَ الأَمْرُ بَبَعْضِهِمْ أَنْ قَالَ - فَضَّ اللهُ فَاة: «مَا دَخَلَ اللهُ بِالسِّيَاسَةِ؟!»!

وَبَلَغَتْ الحِمَاةُ بَبَعْضِهِمْ أَنْ قَالَ - أَرَا حَنَا اللهُ مِنْهُ وَمَنْ عَلَى شَاكِلَتِهِ: «الرَّسُولُ لَيْسَ مِصْرِيًّا حَتَّى تُدَافِعَ عَنْهُ السَّفَارَةُ المِصْرِيَّةُ!»! وَتَجَاهَلَ ثَالِثٌ، فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْتَدَّ فَلْيَرْتَدَّ وَيَصْبِحْ شَيْخَ المُرْتَدِّينَ!»!

واحتج - لجهله الشنيع - بقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩]، وتعمد ألا يكمل الآية، وظن بأن الناس مثله في الجهل؛ فبالتالي لم يذكر قول الله بعدها: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٢٩، ٣٠]، فالأمر ليس على التخيير كما ادعى، وإنما على التهديد، والله الموعد!

فالدين في نظر هؤلاء علاقة بين العبد وربّه في حدود المعبد، لا يتدخل في أي شأن من شؤون الحياة! وتلك الحرية الفكرية المزعومة هي التي تفرز هذه النجاسات، وتنتج هذه الكفريات؛ فهي تجعل كل أحد يقول ما يحب وقت ما يحب، وكيفما يحب، ويفعل ما يشاء وقتما يشاء دون رقيب أو حسيب.

ويتاجر هؤلاء بقضية المرأة المفتعلة؛ فيحاربون ويجرمون

الختان، ويدعون إلى الاختلاط بكل ما أوتوا من قُوَّة،  
ويصِفُون الحجابَ بالرَّجعيَّة، ويشجِّعون على الزَّواج العُرْفِي؛  
مُشدِّدين على حقِّ المرأة في إعادة تَرْقيع بَكَارتها، مع الدَّندنة  
قديمًا وحديثًا على مُساواتها بالرَّجُل في جميع الحُقُوق، من  
حيث الموارِيث والإمامة والصَّلاة، وتولِّيها القضاء والولاية  
العامة.



## نماذج من الآراء والفتاوى المضحكات المبكيات للروبيصات

□ إنكار النبوة ووصف الإسلام بأنه دينٌ مُزورٌ، وقد مُنح القمني على هذا جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية!

□ قصيدة «شرفة ليلي مراد» للشعور حلمي سالم، والتي يُسيء فيها للذات الإلهية، وقد مُنح عنها جائزة من وزارة الثقافة.

□ ضلالات شاعر المقاومة «محمود درويش» وزنداقته وإلحاده.

□ ضلالات وكُفريات العجوز الشَّمطاء الشَّيطانة: «نوال السعداوي».

ومن الطَّريف أنَّ جهةً تُسمَّى: «الهيئة القبطية المسيحية المصرية»، ومقرُّها الولايات المتحدة الأمريكية؛ قد دعت إلى إجراء استفتاءٍ على «نوال السعداوي»؛ لكي تُصبح رئيسًا

لجمهورية مصر العربية!

□ رواية: «وليمة أعشاب البحر» للسوري حيدر حيدر، وقد تَصَمَّنَتْ إساءاتٍ للذَّاتِ الإلهيَّةِ، والقرآن الكريم.

□ روايتا: «مجنون ليلي»، و«أبو يوسف» للكاتب مرسيل خليفة، واللَّتَانِ تَحْتَوِيَانِ عَلَى إِسْفَافٍ فِي الْأَلْفَافِ، وَتَطَاوُلِ عَلَى الدِّينِ وَالخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ.

□ تصريحات وزير الثقافة المصري الأسبق فاروق حسني أَنَّ ارْتِدَاءَ الْمَرْأَةِ الْمِصْرِيَّةِ لِلْحِجَابِ «عُودَةٌ إِلَى الْوَرَاءِ». وَقَالَ: «نَحْنُ عَاصِرْنَا أَمَهَاتِنَا وَتَرِينَا وَتَعَلَّمْنَا عَلَى أَيْدِيهِنَّ عِنْدَمَا كُنَّ يَذْهَبْنَ إِلَى الْجَامِعَاتِ وَالْعَمَلِ دُونَ حِجَابٍ، فَلِمَاذَا نَعُودُ الْآنَ إِلَى الْوَرَاءِ؟! وَأَضَافَ: «النِّسَاءُ بِشُعُورِهِنَّ الْجَمِيلَةَ كَالْوُرُودِ الَّتِي لَا يَجِبُ تَغْطِيَتُهَا وَحَجْبُهَا عَنِ النَّاسِ»، وَتَابَعَ قَائِلًا: «الدِّينُ أَصْبَحَ الْآنَ مُرْتَبَطًا بِالْمِظَاهِرِ فَقَطْ، رُغْمَ أَنَّ الْعِلَاقَةَ الْإِيمَانِيَّةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ لَا تَرْتَبِطُ بِالْمَلَابِسِ»!

□ آراء جمال البنا الشاذة، وهو اسمٌ رَوَّجَتْ لَهُ الصُّهْيُونِيَّةُ

الصَّليَّةُ العالَميَّة، وارتبطَ بالشُّذوذ الفكريِّ، والمرضِ النَّفسيِّ،  
وَأرتبطَ بإعلان الحرب على الله ورسوله ﷺ.

❁ ومن هرطقاته - وما أكثرها!:

- الإسلام دينٌ وأُمَّةٌ، وليس دينًا ودولة!
- كتابه: «جناية قبيلة حدثنا»!
- أحاديث البخاريِّ مكذوبة!
- حَاجَّتُنَا إلى فقهٍ جديدٍ!
- النَّصرانيُّ ليس كافرًا، وكذلك اليهوديُّ!
- يُجَوِّزُ زواجَ المسلمة من اليهوديِّ أو النَّصرانيِّ!
- التَّعاون مع الأمريكيان الذين يحتلون ديار العُرُوبة  
والإسلام حلال!
- الحجابُ عادةٌ بدويَّةٌ جاهليَّة!
- التَّدخين لا يُفطِّرُ الصَّائم، فضلًا عن إباحته!
- القُبُلَات حلالٌ بينَ الشَّبابِ والفتيات، وتُعتبر من اللَّمم!
- عدم صِحَّة الطَّلَاق بعد تَلْفُظِ الزَّوْجِ به إلا بعد مُوافقة

الزوجة واستئذانها!

إلى غير ذلك من شواذ الآراء، وضلالات الفكر، وأرى أنّ مكانه الأصليّ مُستشفى الأمراض العقليّة، بل وأخاف على المرضى منه.

□ كتاب تحت عنوان: «الحبّ الجنسيّ في حياة النّبّيّ» من تأليف / بسنت رشاد.

وقبل ذلك كتّب طه حسين التيّ تربّي عليها أولئك الأقرام، وخليفته فرج فودة، ثمّ نجيب محفوظ مؤلّف: «أولاد حارتنا»، والتي نال بها جائزة نوبل في الآداب، ثمّ أحمد عبد المعطي حجازي، وغيرهم!

□ فتاوىّ تحريم وتجرّيم ختان الإناث، وأنها عادةٌ إفريقيّةٌ لا علاقة لها بالإسلام، وأنه ظلمٌ واقعٌ على المرأة!

□ خادمت المنازل والشّعالات ملكٌ يمين لصاحب المنزل، ومن حقّه معاشرتهنّ كالإماء الرّقيقات!

□ التّجرّد من الملابس خلال المعاشرة الزوجيّة يُبطل عقد

الزَّوْجِ، وَتُصْبِحُ الزَّوْجَةُ طَالِقًا!

□ يُمَكِّنُ لِلوَلِيِّ أَنْ يَطِيرَ فِي الْهَوَاءِ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى الْمَاءِ، وَمَعَ

ذَلِكَ يَزْنِي!

□ جَوَّازَ تَقْبِيلِ السُّورِ الْحَدِيدِيِّ الَّذِي يُحِيطُ بِضَرِيحِ الْإِمَامِ

الْحُسَيْنِ!

□ فَتَاوَى الْقُبُورِيِّينَ وَالْإِسْتِغَاثَاتِ بِالْأَمْوَاتِ، وَالْتَوَسُّلِ بِهِمْ.

□ السُّجُودُ أَمَامَ ضَرِيحِ الْحُسَيْنِ لَا شَيْءَ فِيهِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُ يُقْبَلُ

الْمَوْضِعَ الَّذِي رَأَى أَحَدُهُمُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَنَامِ يَطَّأُ بِقَدَمِهِ.

□ الْإِسْلَامُ لَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنْ تَوَلِّيِّ مَنْصَبِ رَئِيسِ الدَّوْلَةِ، بَلْ

وَلَا مَنْصَبِ خَلِيفَةِ الْمُسْلِمِينَ!

□ فَتَوَى تُجِيزُ لِلْعَسْكَرِيِّينَ الْأَمْرِيكِيِّينَ الْمُسْلِمِينَ الْمَشَارَكَةَ فِي

الْغَارَاتِ عَلَى أَفْغَانِسْتَانَ!

□ فَتَوَى تَقْضِي «بَعْدَ أَحْقِيَّةِ الرَّجُلِ الْخُرُوجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى عَمَلِهِ إِلَّا

بِإِذْنِ زَوْجَتِهِ! وَأَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الْبَيْتِ دُونَ إِذْنِ الزَّوْجَةِ سَيُؤَدِّي إِلَى

خَلَلٍ لِلْأُسْرَةِ، وَضِياعٍ لِلْأَوْلَادِ، كَمَا يُعْتَبَرُ إِهْمَالًا مِنْ جَانِبِ الْأَبِ!»!

□ آراء الدَّعِيِّ الَّذِي قَالَ إِنَّ التَّعَدُّ ظَلَمٌ وَقَعَّ عَلَى الْمَرْأَةِ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَاشِلٌ، قَدْ فَشَلَتْ لَهُ مَحَاوَلَاتٌ عَدِيدَةٌ، وَدَعْوَتُهُ الْمُمَثَّلَاتِ التَّائِبَاتِ إِلَى الْعُودَةِ إِلَى التَّمَثِيلِ لِيَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِفَنهنَّ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَالَ لِلنِّسَاءِ يَوْمَ الْعِيدِ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»<sup>(١)</sup> - قَدْ يَكُونُ أَرَادَ أَنْ يُمَازِحَهُنَّ!

والدَّاهِيَةُ الْكُبْرَى قَوْلُهُ: «إِنَّ إِبْلِيسَ لَمْ يَكْفُرْ!» وَبِهَذَا يَكُونُ قَدْ رَدَّ قَوْلَ الْحَقِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ ابْنِ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ (٣٤) [البقرة: ٣٤].

□ فَتَوَى بِجَوَازِ الْفِطْرِ لِلْعَاطِي كُرَّةِ الْقَدَمِ فِي رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهْم يُؤَدُّونَ عَمَلًا!

□ مِنْ حَقِّ اللَّاعِبِينَ أَنْ يُفْطَرُوا خَاصَّةً فِي الْمَبَارِيَاتِ الدُّوَلِيَّةِ؛ لِأَنَّهْمَ عَلَى سَفَرٍ، وَلِأَنَّ لَدَيْهْمَ مَهْمَةً دَوْلِيَّةَةً!

□ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ!

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

- حُجُّ الإفراد بدعةٌ، وهو من أعمال الجاهليَّة!
- التَّنْمُصُ جائزٌ للرجال، حرامٌ على النساء!
- الرَّقْصُ والتَّمثِيلُ حلالٌ، وُحِّجَتْهُم: أَنَّ الرَّقْصَ عملٌ، والعملُ عبادةٌ، فبالتَّالي يكون الرَّقْصُ عبادةً! ولا تَعْلِيْق.
- مُشَاهِدَةُ الصُّوْرِ العارية حلالٌ؛ لأنَّها صوْرٌ وليست حقيقيَّةً، وبالتَّالي جَوَازُ مُشَاهِدَةِ الأفلام الإباحيَّة المُدمِّرة للأخلاق! فضلًا عن إِبَاحَةِ مُصَافِحَةِ النساء، والمُوسِيقَى والغناء، والافتخار بأنَّه كُثْمِيٌّ فيروزيٌّ، أي: مُحِبٌّ لِسَمَاعِ أُمَّ كُثُومٍ وفيروز!
- وهذا غِيْضٌ من فَيْضٍ، وقَطْرَةٌ من مُحِيطٍ هادِرٍ، ونذِرٌ يسيرٌ من عبثٍ عابثٍ، وهرجٍ مائجٍ، ولا يظنُّ القارئ أنني أفترى فتاوى وأزعم آراءً من كيسي، فهذا كلُّهُ مُثَبَّتٌ مُوثَّقٌ، لا يُنكِرُهُ أهْلُهُ، وما خَفِيَّ كان أعظم.



## لماذا كلُّ هذا؟!

والسؤال الآن: لماذا كلُّ هذا؟!

والجواب، بحول الملك الوهاب: إنَّ كلَّ هذا تنفيذٌ للمشروع الأمريكيِّ لصياغة الإسلام الليبرالي، والذي يتمثل في التقرير الذي نشرته مؤسّسة راند الأمريكيّة للباحثة شيرلي بينار بعنوان: «الإسلامُ المدنيُّ الديمقراطيُّ: الشُّركاء والموارد والإستراتيجيات»، وذلك عام ٢٠٠٣م.

وهذا التقريرُ الخطيرُ الذي يُقدّم لصانع القرار الأمريكيِّ لأوّل مرّةٍ إستراتيجيةً معرفيّةً متكاملةً تكفل للولايات المتّحدة بعباراتِ التقرير المُساهمة في عمليّة إعادة بناءِ الدّين الإسلاميِّ من خلال استبعاد الاتّجاهات الأُصوليّة والتقليديّة، ودعْم الاتّجاهات العُلمانيّة والحداثيّة باصطناع شُركاء من العالم الإسلاميِّ يقومون بهذه المهمّة، وهؤلاء الشُّركاء سيَتلقّون دَعْمًا أميركيًّا ماليًّا مباشرًا.

وقد أفردت الباحثة الأمريكية ملحقًا خاصًا لمناقشة السُّنة النبويَّة، وقرَّرت أنه من الصَّروريِّ تنقية هذه الأحاديث؛ لأنَّ بعضُها يُستخدم كأساسٍ للفتاوى الدنيَّة التي تستند إليها الجماعات الإسلاميَّة المتطرِّفة في كراهية الآخر، والهجوم على الغرب؛ سياسةً وثقافةً!

وتطبيقًا لهذا، صدر قرارٌ من الكونجرس الأمريكي بتخصيص منحةٍ ماليَّةٍ ضخمةٍ للوكيل الأمريكيِّ المُعتمَد في مصر؛ لتنفيذ هذا البرنامج.

فهذه أغلبها أقلامٌ مدسوسةٌ مأجورةٌ للنيل من عرض الأُمَّة، وليس للأُمَّة من عرضٍ سوى الدين، فإذا فقدت الأُمَّة دينها، فلا قيمة لها.

وللإنصاف قد لا يكون الجميعُ يعمل لمصلحةٍ خارجيَّة، بل قد يكون منهم من يُفتي بهذه الفتاوى؛ محاولةً منه لتجميل شكل الإسلام - بزعمه - بحيث إذا اتَّهم البعض شيئًا في الإسلام لا يُعجبه، سارع بإنكاره، يحسب أنه بذلك يُحسن



صنعاً؛ لئلا ينفَرَ النَّاسُ من دين الله!

والبعض الآخر يُفتي بحسب ما عليه تربى وتعلم؛  
فهو أسيرٌ لفكرٍ اعتقده، ونهجٍ اتبعه، يريد للأمة أن تحذو حذوه  
فيه؛ إذ يرى أن لا نجاة للأمة إلا به، كالصوفيَّة القُبوريَّة، أو  
الديمقراطيَّة، أو الاشتراكيَّة، أو العُلَمانيَّة.



## صفات الرويبضة

لا بُدَّ أن نُلقِيَ الضَّوءَ على ما يُظهر الرُّوبِضَةَ وَيُفْضِحُه، ويجعل القَاصِي والدَّانِي يُشير إليه، ويقول: «اخرس، فَضَّ اللهُ فَاك، وَقَطَعَ لِسَانَكَ، وَشَلَّ أَرْكَانَكَ».

ومن هذه الصِّفَات:

□ اتَّصَفَه ببعض صفات المنافقين والعياذ بالله، ومن ذلك مَا ذَكَرَهُ ﷺ عَنْهُمْ؛ حَيْثُ قَالَ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف: ٢، ٣].

﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠].

وقَالَ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُبْغِضُ الْبَلِيعَ مِنَ الرِّجَالِ الَّذِي يَتَخَلَّلُ

بِلِسَانِهِ تَخَلَّلَ الْبَاقِرَةَ بِلِسَانِهَا» (١).

□ اتِّبَاعُهُ الْمُتَشَابِهَ مِنْ آيِ الْكِتَابِ، وَعَدَمَ رُدِّهِ إِلَى الْمُحْكَمِ مِنْهَا؛ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران: ٧].

□ عَدَمَ اعْتِدَادِهِ بِالسُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَضَيْقَهُ بِهَا ذَرْعًا إِذَا خَالَفَتْ هَوَاهُ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي طَعْنِهِ فِي حِفَازِ السُّنَّةِ وَجَامِعُوهَا وَمُدَوِّنُوهَا، وَرَدَّهَمَ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَالَّتِي قَدْ تَكُونُ فِي «الصَّحِيحِينَ» اللَّذِينَ هُمَا أَصْحَحُ الْكُتُبِ بَعْدَ كِتَابِ اللَّهِ، فَتَرَاهُمْ يَغْمِزُونَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيَطْعَنُونَ فِي الْبَخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَيُكذِّبُونَ مَنْ دُونَهُمَا.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٠٥) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

وَقَدْ قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِسُنَّةٍ، فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا، وَأَجِبْنَا عَنِ الْقُرْآنِ، فَأَعْلَمَ أَنَّهُ ضَالٌّ».

قال الأوزاعي: «إِنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ قَاضِيَةً عَلَى الْكِتَابِ، وَلَمْ يَجِئِ الْكِتَابُ قَاضِيًا عَلَى السُّنَّةِ» (١).

وَتَرَاهُمْ يَحْتَجُّونَ عَلَى ذَلِكَ بِشُبُهٍ وَاهِنَةٍ كَبَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ، كَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تُخَالِفُ ظَاهِرَ الْقُرْآنِ، أَوْ صَرِيحَهُ وَمَنْصُوصَهُ.

وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الشُّبُهَةِ الَّتِي أَوْحَتْهَا الشَّيَاطِينُ إِلَى أَوْلِيَائِهِمُ الْقُدَامَى وَالْمُحَدِّثِينَ الْمُحَدِّثِينَ، مِمَّا يُغْنِي بَطْلَانَهَا عَنِ إِبْطَالِهَا؛ لِأَنَّ الْخَلَلَ قَطْعًا وَقَعُ فِي فَهْمِهِمْ.

وهذه الأحاديثُ قد تَلَقَّتْهَا الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ عَلَى مَدَى تَارِيخِهَا، وَلَا تَجْتَمِعُ الْأُمَّةُ عَلَى ضَلَالَةٍ؛ كَمَا قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالَةٍ» (٢).

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ١١٢).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني رَضِيَ اللَّهُ فِي «صحيح وضعيف سنن ابن ماجه».

والرؤيضة لا يهّمه إجماعٌ، ولا غيره، ولا يعترف بذلك.  
 ولا تعارضُ أبدًا بين القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة؛  
 فكلاهما من عند الله؛ القرآن بلفظه، والسنة بمعناها؛ قال جلّ في  
 علاه: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ  
 اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء: ٨٢]، وقال ﷺ: ﴿ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ  
 ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا  
 وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ [النجم: ١ - ٤].

والواجبُ تقديمُ النقلِ على العقل، ولا تعارضُ مطلقًا بين  
 العقل والنقل؛ فالعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح.  
 وأنا على يقين أنّ الرؤيضات لم يُطالعا فضلًا عن أن  
 يدرّسا كتاب: «درء تعارض العقل والنقل» للمجدد شيخ  
 الإسلام أحمد بن عبد الحلیم ابن تیمیة الحرّاني طيّبَ اللهُ ثراه.  
 □ ظهوره على شاشة قناة فضائية، أو قناة عميلة مأجورة.  
 □ مخالطته النساء ومصافحتهن، ومجالسته المذيعه وهي في  
 أنهي زينتها.

□ **تَعَالَمَهُ وَرَدَّهُ وَإِجَابَتُهُ عَلَى كُلِّ مَا يُسْأَلُ عَنْهُ، فَتَرَاهُ يَحْسِمُ**  
المسائل المُعضلات الَّتِي لو عُرِضَتْ عَلَى الفَارُوقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
المُحَدَّثِ المُلْهِمِ لَجَمَعَ لَهَا أَهْلَ بَدْرِ يَسْتَشِيرُهُمْ فِيهَا.

□ **اعْتِدَادُهُ بِنَفْسِهِ، وَكَثْرَةُ مَدْحِهِ لَهَا، مَعَ انْتِقَاصِهِ لِأَهْلِ العِلْمِ**  
وَالفَضْلِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الأئمةِ البارزين، وَالفُقَهَاءِ وَالعُلَمَاءِ  
المُعْتَبَرِينَ، حَتَّى وَصَلَ الأَمْرُ بَعْضَهُمْ أَنْ قَالَ: «أَنَا أَعْلَمُ مِنْ  
مَالِكٍ»!

□ **طَعَنَهُ فِي العُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ الَّذِينَ تَكَادَ الأُمَّةُ تَجْمَعُ عَلَى**  
إِمَامَتِهِمْ، وَوَصَفَهُمْ بِأَنَّهُمْ عُلَمَاءُ الحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، وَعُلَمَاءُ لَا  
يَفْقَهُونَ الوَاقِعَ، وَعُلَمَاءُ شَرَكِ القُبُورِ، وَعُلَمَاءُ السُّلْطَانِ وَالقُصُورِ!  
كَمَنْ يَطْعَنُ فِي مُحَدَّثِ العَصْرِ العَلَّامَةِ أَحْمَدَ شَاكِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!  
وَكَمَنْ يَطْعَنُ فِي أُعْجُوبَةِ الزَّمَانِ، وَدُرَّةِ الشَّامِ، الإِمَامِ  
الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!

وَكَمَنْ يَطْعَنُ فِي إِمَامِ العَصْرِ ابْنِ بَازٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ!  
وَكَمَنْ يَطْعَنُ فِي فقيهِ الأُمَّةِ العَلَّامَةِ ابْنِ عَثِيمِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ...!

وغيرهم الكثير رحمهم الله، وقد آثرتُ أن أذكرَ ممَّن قَضَوْا نَحْبَهُم  
رحمهم الله، ولا أذكرُ أحدًا من الأحياء، مَعَ أَنَّهُمْ عَلَى الدَّرَبِ  
سائرون إِنْ شَاءَ اللهُ، وهذه الأُمَّةُ ستظلُّ بخيرٍ وعافيةٍ إِنْ شَاءَ اللهُ؛  
فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَثَلَ أُمَّتِي مَثَلُ  
المطرِ، لا يُدرى أَوَّلُهُ خَيْرٌ أَوْ آخِرُهُ» (١).

□ حُبُّهُ لِلظُّهُورِ، وافتتانه بالشُّهرة والأضواء، ولذلك قالوا:  
«حُبُّ الظُّهُورِ قَصَمَ الظُّهُورَ».

□ تعمُّده المُخالفة لِيُعرَفَ، وهذا يُذكِّرني بِمَنْ تَبَوَّلَ فِي بئرِ  
زَمَزَمَ، فَلَمَّا عَاتَبُوهُ وَزَجَرُوهُ وَبَيَّنُّوا لَهُ جُرْمَ مَا صَنَعَ، مَا كَانَ  
جوابُهُ إِلَّا أَنْ قَالَ: أَرَدْتُ أَنْ أُذْكَرَ بِهَا لِأُعرَفَ وَأَشْتَهَرَ! فَعُوقِبَ  
بِنَقِيضِ قَصْدِهِ، فَكَانَ يُلْعَنُ وَيُسَبُّ مَنْ تَبَوَّلَ فِي زَمَزَمَ، وَنُسِيَ اسْمُ  
البائلِ فِيهِ.

□ تَلْقِينُهُ مِنَ المذيعِ أَوْ المذيعَةَ لَهُ؛ لِيَسْتَخْرِجَا مِنْهُ مَا يَرِيدَانِ؛

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (٣/١٣٠) رقم (١٢٣٤٩)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللهُ  
في «الصحيحة» (٢٢٨٦).

وذلك بالتَّضْيِيقِ عليه، وإِحْرَاجِهِ، وذلك مثلاً بقولهما له: «المشايخُ حَرَّمُوا عَلَيْنَا عَيْشَتَنَا»، وبالطَّبَعِ سَيَبْرِي هذا الرُّويْبِضَةُ؛ لِيُظْهِرَ سَمَاحَتَهُ وَيُسْرَهُ وَعَضْرَنَتَهُ وَتَفْتُّحَهُ، فَيُحِلُّ كُلَّ مَا حَرَّمَ الْمَشَايخُ، وبالأصل ما حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، حَتَّى إِنَّكَ لَتَعْجَبُ مِنْ جَرَاةِ هَؤُلَاءِ عَلَى الْفُتْيَا، وَتَقُولُ: مَا أَحْلَمَ اللهُ عَنْهُمْ وَهُمْ يَفْتَرُونَ عَلَيْهِ الْكُذْبَ! وَقَدْ قَالَ ﷺ: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَكَفَى بِهِ إِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: ٥٠]، وَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمْ الْكُذْبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

وَيَتَعَمَّدُونَ كَذَلِكَ الْكُذْبَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» (١).

□ مجاملتهُ للمرأة التي يُتَاجِرُونَ بِقَضِيَّتِهَا الْمُفْتَعَلَةَ، وَالَّتِي يُرِيدُونَهَا دُمِيَّةً يَتَلَهَّوْنَ بِهَا؛ فَيَخْطُبُونَ وَدَّهَا بِاسْمِ الْحَرِيَّةِ وَالتَّقَدُّمِ؛

(١) أخرجه البخاري (١٠٨) ومسلم (٢) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



لَتَتَحَرَّرَ مِنْ كُلِّ خُلُقٍ، وَمِنْ كُلِّ فَضِيلَةٍ بَعْدَ تَطْلِقِهَا مِنْ دِينِهَا.

□ تَقْدِيمُهُ عَلَى أَنَّهُ مُفَكِّرٌ إِسْلَامِيٌّ، أَدِيبٌ، حَدِيثِيٌّ، مُجَدِّدٌ،

دَاعِيَةٌ مُسْتَنِيرٌ...، وَبِذَلِكَ يُخَالِفُ الْأُصُولِيِّينَ وَالْعُلَمَاءَ السَّابِقِينَ

وَالْمُعَاصِرِينَ؛ لِيُظَلَّ مُجَدِّدًا مُسْتَنِيرًا تَقْدِيمِيًّا، وَلَيْسَ مُتَحَجِّرًا رَاجِعِيًّا

عَلَى زَعْمِهِمْ!

□ افْتِتَانُهُ بِالْغَرْبِ وَحَضَارَتِهِمُ الزَّائِفَةُ، وَتَقْلِيدُهُ وَتَشْبُهُهُ

بِالْكَافِرِينَ؛ فَكُلَّمَا وَجَّهَتْهُ إِلَى مَكَّةَ، وَلَّى وَجْهَهُ شَطْرَ وَاشْنَطَنَ

وَبَارِيسَ، وَلِذَلِكَ تَرَاهُ مُتَفَرِّجًا، مُتَكَسِّرًا فِي كَلَامِهِ.

□ ضَحَالَةُ فِكْرِهِ، وَقَلَّةُ بَضَاعَتِهِ مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَنُدْرَةُ

اسْتِدْلَالِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، أَوْ عَدَمِهِ بِالْمَرَّةِ، وَالتَّقَاطُ شَوَاذِ الْأَرَاءِ

الْفَقْهِيَّةِ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ.



## مفاسد تتبع الرخص وزلات العلماء

أ - الاستهانةُ بالشَّرع؛ فلا يكونُ رادعًا للنفوس عن غيِّها،  
وعدم الاستجابة للشَّرع: معناه اتِّباع الهوى؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ  
يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ  
بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾

[القصص: ٥٠].

والقولُ بإباحةِ تَبُّعِ الرُّخص فيه حثٌّ لإبقاءِ الإنسانِ فيما  
يُحَقِّقُ هَوَاهُ، ويُشبع رَغباتِهِ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى حُكْمِ الشَّرعِ فِي هَذِهِ  
الرَّغباتِ.

ب - الانسلاخ من الدين بترك اتِّباع الدَّلِيلِ إِلَى اتِّباعِ الخِلافِ  
وَشَوَازِ الأَقْوالِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُوجَدُ مُحَرَّمٌ إِلَّا وَهناكَ مَنْ قالَ بِإِباحَتِهِ  
إِلَّا ما نَدَّرَ مِنَ المَسائِلِ المُجمَعِ عَلَيْها، وَهِيَ نادرَةٌ جَدًّا، وَمَنْ ثُمَّ

يُفتح البابُ للانتقاءِ حَسَبَ الهَوَى، لا حسب قُوَّةِ الدَّلِيلِ وُحُجَّتِهِ، وبالتالي يَقُومُ أولئك الروبيضاتِ بِانتِقَاءِ ما يَحَلُو لَهُم من أقوالٍ وَإِنْ لم يَكُونوا مَسْبُوقِينَ بها، وبالطَّبَعِ من غير تَرْجِيحٍ بَيْنَهُمَا، لأنَّهُم ليسوا أهلاً لذلك.

ج- انخِرامُ قَانُونِ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ بِتَرْكِ الاحتِكامِ إلى أوامرِ الدِّينِ الواضحةِ المُحَكِّمةِ أو قُوَّةِ الحُجَّةِ، فَتَضِيعُ الحُقُوقُ، وتُعْطَلُ الحُدُودُ، وَيَجْتَرِئُ أَهْلُ الفَسَادِ، وتَعْمُ الفُوضَى البلادَ، وَيُتَّهَمُ الدِّينُ بأنَّه ليس فيه ثوابتٌ، وأنَّه لا يَصْلُحُ لإدارةِ البلادِ، وإِصلاحِ شُؤونِ العبادِ.

د- إِفْضَاؤُهُ إلى القَوْلِ بالتَّلْفِيقِ بَيْنَ المذاهبِ على وَجْهِ يخرقِ إجماعَ الأئمَّةِ، وَيُضِيعُ سَعِيهِمُ وَجُهْدَهُم واجْتِهَادَاتِهِم<sup>(١)</sup>.

وقَدْ ذَكَرَ الإمامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ التَّلْفِيقَ بَيْنَ المذاهبِ، فَذَمَّهُ بقَوْلِهِ: «يُفْضِي إلى تَتَبُّعِ رُحْصِ المذاهبِ من غيرِ استنادٍ إلى دليلٍ

(١) انظر: «الموافقات» (٥/١٠٢، ١٠٣).

شرعيي»<sup>(١)</sup>، ثم روى عن ابن حزم حكاية الإجماع على «أن ذلك فسق لا يحل»<sup>(٢)</sup>.

هذا، ولم يترك العلماء الأكابر أمر تتبع زلات العلماء بدون بيان، بل تنبهوا لخطورته أول ما بزغ، فأنبروا مُحذرين منه.  
وهاك جملة من أقوالهم:

□ قال عبد الله بن المبارك رحمته الله: «لا تأخذوا عن أهل مكة في الصَّرف شيئاً، ولا عن أهل المدينة في الغناء شيئاً»<sup>(٣)</sup>.  
وذلك أن أهل مكة أجازوا الصَّرف؛ فمنهم من أجاز رباً الفضل، كما عرف بعض أهل المدينة بالترخص في الغناء.  
□ وقال سليمان التيمي رحمته الله: «لو أخذت برخصة كل عالم، اجتمع فيك الشرُّ كله»<sup>(٤)</sup>.

(١) «الموافقات» (٤ / ٧٢).

(٢) «الموافقات» (٤ / ٧٤).

(٣) «شرح السنة» للبرهاري (ص ٥٢).

(٤) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢ / ٩٢٧) وإسناده صحيح، ثم قال ابن عبد البر: «وهذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً». اهـ.

□ وقال الأوزاعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ أَخَذَ بِنَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ، خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ» (١).

وقال أيضاً: «يُجْتَنَبُ أَوْ يُتْرَكَ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ خَمْسٌ، وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْحِجَازِ خَمْسٌ: مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: شُرْبُ الْمُسْكَرِ، وَالْأَكْلُ عِنْدَ الْفَجْرِ فِي رَمَضَانَ، وَلَا جُمُعَةَ إِلَّا فِي سَبْعَةِ أَمْصَارٍ، وَتَأْخِيرُ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى يَكُونَ ظُلٌّ كُلِّ شَيْءٍ أَرْبَعَةَ أَمْثَالِهِ، وَالْفِرَارُ يَوْمَ الزَّحْفِ.

ومن قول أهل الحجاز: استماع الملاهي، والجمع بين الصلاتين من غير عذر، والمُتَعَةَ بالنساء، والدَّهْمَ بالدَّهْمِينَ، والدِّينَارَ بالدِّينَارِينَ يَدًا بِيَدٍ، وَإِتْيَانَ النِّسَاءِ فِي أَذْبَارِهِنَّ» (٢).

□ وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عُبَلَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ حَمَلَ شَاذَّ الْعُلَمَاءِ، حَمَلَ شَرًّا كَثِيرًا» (٣).

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٦/١٠) رقم (٢٠٩١٨)، وإسناده حسن.  
 (٢) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٦٥)، والبيهقي من طريقه (١/٢١١)، ونقله الذهبي في «السير» (٧/١٣١).  
 (٣) ذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/٤١٠).

□ وَقَالَ مُعَاوِيَةَ بْنُ قَرَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِيَّاكَ وَالشَّاذَّ مِنَ الْعِلْمِ» (١).

□ وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ تَتَبَعَ رُحْصَ الْمَذَاهِبِ وَزَلَّاتِ الْمُجْتَهِدِينَ - فَقَدْ رَقَّ دِينُهُ، كَمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَغَيْرُهُ: «مَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ الْمَكِّيِّينَ فِي الْمَتْعَةِ، وَالْكُوفِيِّينَ فِي النَّبِيذِ، وَالْمَدَنِيِّينَ فِي الْغِنَاءِ، وَالشَّامِيِّينَ فِي عِصْمَةِ الْخُلَفَاءِ؛ فَقَدْ جَمَعَ الشَّرَّ، وَكَذَا مَنْ أَخَذَ فِي الْبُيُوعِ الرَّبْوِيَّةِ بِمَنْ يَتَحِيلَ عَلَيْهَا، وَفِي الطَّلَاقِ وَنِكَاحِ التَّحْلِيلِ بِمَنْ تَوَسَّعَ فِيهِ، وَشَبِهَ ذَلِكَ، فَقَدْ تَعَرَّضَ لِلْإِنْجِلَالِ، فَتَسْأَلُ اللَّهُ الْعَافِيَةَ وَالتَّوْفِيقَ» (٢).

□ قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقِ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دَخَلْتُ عَلَى الْمُعْتَصِدِ، فَدَفَعَ إِلَيَّ كِتَابًا نَظَرْتُ فِيهِ، وَكَانَ قَدْ جُمِعَ لَهُ الرُّحْصُ مِنْ زَلَّلِ الْعُلَمَاءِ، وَمَا احْتَجَّ بِهِ كُلُّ مَنْهُمْ لِنَفْسِهِ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مُصَنَّفُ هَذَا الْكِتَابِ زَنْدِيقٌ، فَقَالَ: لَمْ تَصِحَّ هَذِهِ

(١) ذكره ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١٠).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٩٠).

الأحاديث؟! قلتُ: الأحاديثُ على ما رُويت، ولكن مَنْ أباح المُسكرَ، لم يُبِحِ المتعةَ، وَمَنْ أباحِ المتعةَ، لم يُبِحِ الغناءَ والمُسكرَ، وما مِنْ عالمٍ إِلَّا وله زَلَّةٌ، وَمَنْ جمعَ زَلَلِ العلماءِ، ثمَّ أخذَ بها، ذَهَبَ دينُهُ، فأمرَ المعتضدُ فأحرقَ ذلكَ الكتابُ» (١).

□ وقال يحيى بن سعيد القطان رَحِمَهُ اللهُ: «لو أن رجلاً عمِلَ بكلِّ رُخصةٍ؛ بقول أهل المدينة في السَّماعِ، وبقول أهل الكُوفَةِ في النَّبذِ، وبقول أهل مَكَّةَ في المتعةِ - لكانَ فاسقًا» (٢).

□ وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ رَحِمَهُ اللهُ: «لو أن رجلاً أخذَ بقول أهل المدينة في استماعِ الغناءِ، وإتيانِ النِّساءِ في أدبارهنَّ، وبقول أهل مَكَّةَ في المُتعةِ والصَّرْفِ، وبقول أهل الكُوفَةِ في المسكرِ - كانَ شرًّا عبادَ الله» (٣).

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٣٥٦/١٠) وإسناده صحيح، وانظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٦٥/١٣).

(٢) ذكره ابن تيمية في «المسودة» (ص ٥١٨) من رواية أحمد عنه.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف»، كما قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (١٨٧/٣).

□ وقال الحافظُ الأجرى رَحِمَهُ اللهُ: «فإن احتجَّ مُحتجٌّ في الرُّخصة في اللَّعب بالشُّطرنج، فقال: قَدْ لَعِبَ بِهَا قَوْمٌ مِمَّنْ يُشَارُ إِلَيْهِمْ بِالْعِلْمِ؟! قيل له: هذا (أي: هذا الاحتجاج) قولٌ مَنْ يَتَّبِعُ هَوَاهُ وَيَتْرَكَ الْعِلْمَ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي إِذَا زَلَّ بَعْضٌ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِمْ زَلَّةً أَنْ يَتَّبِعَ عَلَيَّ زَلَّتَهُ، هَذَا قَدْ نُهِينَا عَنْهُ، وَقَدْ خِيفَ عَلَيْنَا مِنْ زَلَلِ الْعُلَمَاءِ» (١).

□ وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «وَمِنْ أَنْوَاعِ النَّصْحِ لِلَّهِ تَعَالَى وَكُتَابِهِ وَرَسُولِهِ، وَهُوَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ الْعُلَمَاءُ: رَدُّ الْأَهْوَاءِ الْمُضِلَّةِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَبَيَانُ دِلَالَتِهِمَا عَلَيَّ مَا يُخَالَفُ الْأَهْوَاءَ كُلَّهَا، وَكَذَلِكَ رَدُّ الْأَقْوَالِ الضَّعِيفَةِ مِنْ زَلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، وَبَيَانُ دِلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَيَّ رَدِّهَا» (٢).

وَالنُّقُولُ عَنِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا، وَيَكْفِي مَا ذَكَرْنَا.

وَأَخْتَمُ هُنَا بِكَلَامِ نَفِيسٍ لِلشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُوَافَقَاتِ»، حَيْثُ

(١) «تحريم النرد والشطرنج والملاهي» (ص ١٧٠).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (ص ٧٠).

يَقُول: «فصل: ... إِنَّ زَلَّةَ الْعَالَمِ لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا مِنْ جِهَةٍ، وَلَا الْأَخْذَ بِهَا تَقْلِيدًا لَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ، وَلِذَلِكَ عُدَّتْ زَلَّةً، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَتْ مَعْتَدًا بِهَا، لَمْ يُجْعَلْ لَهَا هَذِهِ الرَّتَبَةُ، وَلَا نُسِبَ إِلَى صَاحِبِهَا الزَّلَلِ فِيهَا، كَمَا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْسَبَ صَاحِبُهَا إِلَى التَّقْصِيرِ، وَلَا أَنْ يُشَنَّعَ عَلَيْهِ بِهَا، وَلَا يُتَّقَصَّ مِنْ أَجْلِهَا، أَوْ يُعْتَقَدَ فِيهِ الْإِقْدَامُ عَلَى الْمُخَالَفَةِ بَحْتًا، فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ خِلَافَ مَا تَقْتَضِي رُتْبَتُهُ فِي الدِّينِ».

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: «فصل: ... لَا يَصِحُّ اعْتِمَادُهَا (يَعْنِي: الزَّلَّةَ) خِلَافًا فِي الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصُدَّرْ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ اجْتِهَادٍ، وَلَا هِيَ مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ، وَإِنْ حَصَلَ مِنْ صَاحِبِهَا فَهُوَ لَمْ يُصَادَفْ فِيهَا مَحَلًّا، فَصَارَتْ فِي نِسْبَتِهَا إِلَى الشَّرْعِ كَأَقْوَالِ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِينَ، وَإِنَّمَا يُعَدُّ فِي الْخِلَافِ الْأَقْوَالِ الصَّادِرَةِ عَنْ أَدَلَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي الشَّرِيعَةِ، كَانَتْ مِمَّا يَقْوَى أَوْ يَضْعَفُ ...».

إِلَى أَنْ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «فَإِنْ قِيلَ: فَهَلْ لِعَبْرِ الْمُجْتَهِدِ مِنَ الْمُتَّفَقِّهِينَ

في ذلك ضابطٌ يَعْتَمِدُهُ أَمْ لَا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ لَهُ ضَابِطًا تَقْرِيبِيًّا، وَهُوَ أَنَّ مَا كَانَ مَعْدُودًا فِي الْأَقْوَالِ غَلَطًا وَزَلَلًا قَلِيلٌ جَدًّا فِي الشَّرِيعَةِ، وَغَالِبُ الْأَمْرِ أَنَّ أَصْحَابَهَا مُتَّفِرِدُونَ بِهَا، قَلَّمَا يُسَاعِدُهُمْ عَلَيْهَا مُجْتَهِدٌ آخَرٌ، فَإِذَا انْفَرَدَ صَاحِبُ قَوْلٍ عَنِ عَامَّةِ الْأُمَّةِ فَلْيَكُنْ اعْتِقَادُكَ أَنَّ الْحَقَّ مَعَ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، لَا مِنَ الْمُقَلِّدِينَ» (١).

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا كَلَامُ ابْنِ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمَوْقِعِينَ» (٢).



(١) انظر «الموافقات» (٤/١٧٠-١٧٣).

(٢) انظر «إعلام الموقعين» (٣/٢٩٤).

## وأخيراً: ما العلاج؟

قَدْ يَتَسَاءَلُ الْقَارِئُ وَحَقَّ لَهُ: مَا النَّجَاةُ وَالْعِصْمَةُ فِي هَذِهِ السَّنَوَاتِ الْخَدَّاعَاتِ الَّتِي أَنْبَهَمَتْ فِيهَا الْمَعَالِمُ، وَاخْتَلَطَتْ فِيهَا السُّبُلُ، وَصَارَ النَّاسُ لَا يَدْرُونَ إِلَى أَيْنَ يَسِيرُونَ، وَلَا مَنْ يَتَّبِعُونَ وَيُقَلِّدُونَ؟

والجواب - بحول الملك الوهاب - في النقاط التالية:

١- الِاعْتِصَامُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالِاسْتِغَاثَةُ بِهِ ﷺ، وَسُؤَالُهُ تَثْبِيتَ الْقَلْبِ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ؛ فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلَّبَ الْقُلُوبِ، ثَبَّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟! قَالَ: «نَعَمْ؛ إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ» (١).

(١) أخرجه الترمذي (٢١٤٠)، وصححه الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحٍ وَضَعِيْفٍ سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ»..

٢- التَّمَسُّكُ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ قَالَ ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضَلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» (١).

٣- العَضُّ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ؛ فَعَنِ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا، فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ! فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودِّعٌ؛ فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ فَقَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» (٢).

فَالسُّنَّةُ سَفِينَةُ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَ فِيهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا هَلَكَ.

(١) أخرجه الحاكم في «مستدرکه» (١/ ١٧٢) حديث (٣١٩)، وصححه.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) وصححه الألباني رَضِيَ اللَّهُ فِي «صحيح وضعيف سنن أبي داود».

وذلك بالرجوع إلى الأمر الأوّل الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

قال أبو العالية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «عَلَيْكَ بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا».

٤- التَّسْلُحُ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ؛ فَهُوَ الشَّيْءُ الْوَحِيدُ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَسْتَزِيدَ مِنْهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وَهُوَ الْعِصْمَةُ مِنَ الْفِتَنِ الَّتِي تَجْعَلُ الْحَلِيمَ حَيْرَانًا، فَهَذِهِ الْفِتَاوَى وَتِلْكَ الضَّلَالَاتُ لَا تَنْطَلِي أَبَدًا عَلَى مَنْ لَهُ أَدْنَى حَظٍّ مِنْ عِلْمٍ شَرَعِيٍّ مُنْضَبِطٍ.

٥- فَضُحُّ أَمْرِ أَوْلَئِكَ الرُّوْبِيصَاتِ وَتَبْيِينُ عَوَارِهِمْ، وَنَشْرُ ضَلَالَاتِهِمْ حَتَّى لَا يَخْدَعُوا الْعَوَامَّ وَيُفْتِنُوهُمْ فِي دِينِهِمْ.

٦- إِسْقَاطُ كُلِّ دَعْيٍ لَمْ يَتَأَصَّلْ بِدِرَاسَةِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ بِطُرُقِهَا الْمَعْهُودَةِ، وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ، وَعَدَمُ إِفْسَاحِ الْمَجَالِ لَهُ فِي أَيِّ مَكَانٍ؛ وَعَزْلُهُ مِنْ مَنْصِبِهِ، وَفَضْلُهُ مِنَ التَّدْرِيسِ وَلَوْ كَانَ أَسْتَاذًا جَامِعِيًّا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُدَرِّسُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ فِي كُلِّيَّاتِ الْآدَابِ وَمَا يُشْبِهُهَا

حَدَاثِيُونَ عُلَمَانِيُونَ يَقِفُونَ أَمَامَ طُلَّابِهِمْ لِيَسْبُوا اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ،  
وَلِيَطْعَنُوا فِيمَا أُنزِلَ مِنَ النُّورِ الْمُبِينِ، وَالنَّبِيِّ الْأَمِينِ ﷺ، وَالصَّحَابَةِ  
الْمِيَامِينَ، وَلَا يَتَّقُونَ اللَّهَ فِي هَذَا الْعَمَلِ الَّذِي كُفُّوا بِهِ، وَعَلَيْهِ  
أَوْتُمِنُوا، بَلْ وَيَقْتَاتُونَ وَأُسْرَهُمْ مِنْهُ.

وعليه، فَمَنْ يَسَّرَ سَبِيلَ الدَّعْوَةِ لِمُبْتَدِعٍ؛ فَهُوَ شَرِيكٌ لَهُ، مُتَحَمِّلٌ  
مَعَهُ أَوْزَارَ مَنْ ضَلُّوا بِسَبَبِ ضَلَالِهِ وَبِدْعَتِهِ وَجَهْلِهِ، وَمَنْ أَفْسَحَ  
الْمَجَالَ لَضَالٍّ، أَوْ كَثَّرَ سَوَادَهُ فَهُوَ مِثْلُهُ، وَيَبْوءُ بِإِثْمِهِ.

٧- استتابة مَنْ حَكَمَ الْعُلَمَاءُ بِرِدَّتِهِ، وَنُصَحَهُ، وَإِقَامَةَ الْحُجَّةِ  
عَلَيْهِ، وَمِنْ ثَمَّ إِقَامَةَ حَدِّ الرِّدَّةِ عَلَيْهِ، أَوْ إِيدَاعَهُمْ مُسْتَشْفِيَاتِ  
الْأَمْرَاضِ الْعَقْلِيَّةِ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُمْ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذَا الْعِلَاجِ.

٨- الْإِلْتِفَافُ حَوْلَ الْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَتَلَقِّي الْعِلْمِ مِنْهُمْ،  
وَالِاضْطِفَافُ خَلْفَهُمْ؛ إِذْ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُمْ بِفَضْلِ اللَّهِ كَثُرَ،  
مَشْهُودٌ لَهُمْ بِالِاسْتِقَامَةِ عَلَى دِينِ اللَّهِ، وَنَحْسَبُ أَنَّ غَايَتَهُمْ رِضَاهُ.

٩- تَعْرِيفُ النَّاسِ بِالْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ، وَتَذَلِيلُ سَبِيلِ الْإِسْتِفَادَةِ  
مِنْ عِلْمِهِمْ وَاسْتِفَاتِهِمْ، وَذَلِكَ بِإِفْسَاحِ الْمَجَالِ لَهُمْ وَتَقْدِيمِهِمْ،

وَبَذَلَ الْعَوْنَ لَهُمْ؛ لِيُؤَدُّوا مَسْئُولِيَّتَهُمْ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِهِ.

١٠- كَفَالَةَ طُلَّابِ الْعِلْمِ وَالنَّفَقَةَ عَلَيْهِمْ وَكِفَايَتَهُمْ؛ لِيَتَفَرَّغُوا

لِلدِّرَاسَةِ الْعُلُومِ الَّتِي تَحْتَاجُهَا الْأُمَّةُ؛ وَلَوْ كَانَتْ مَادِيَّةً، وَلِيَكُونُوا حَائِطَ الصَّدِّ الْمُنِيعِ فِي وَجْهِ أَعْدَاءِ الدِّينِ وَالْأُمَّةِ، وَتَكْوِينِ نَمَاذِجِ رَاسِخَةٍ مِنْ طُلَّابِ الْعِلْمِ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُبْرَزِينَ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ هَمَّ الدِّينِ وَتَبْلِيغِهِ لِلْعَالَمِينَ.

١١- إِحْيَاءُ سُنَّةِ نَذْرِ الْأَوْلَادِ لِلَّهِ، كَمَا فَعَلَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ؛

إِذْ قَالَتْ: ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي ۗ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ (٢٥) [آل عمران: ٣٥]؛ وَذَلِكَ بِأَنْ

يُنْذِرَ الْوَالِدَانِ أَبْنَاءَهُمَا أَوْ عَلَى الْأَقْلِّ وَاحِدًا مِنْهُمْ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ؛ لِنُصْرَةِ دِينِهِ، وَلِحِمَايَةِ شَرْعِهِ، وَالذُّودِ عَنْ حِيَاضِهِ، وَالِاسْتِمَاتَةِ فِي الدَّفَاعِ عَنْهُ، وَتَبْلِيغِهِ لِلْعَالَمِينَ، وَنَشْرِهِ فِي الْخَافِقِينَ.

وَعَلَيْهِمَا أَنْ يُعِدَّآ هَذَا الْبَطْلَ؛ لِيَكُونَ مُجَدِّدَ الزَّمَانِ وَعَالِمَهُ وَمُجْتَهِدَهُ، وَمَنْ سِيرَفَعَ عَنِ الْأُمَّةِ الْحَرَجَ؛ وَذَلِكَ بِتَفْرِغِهِ لِهَذِهِ الْمَهْمَةِ، وَتَذَلِيلِ الصَّعَابِ أَمَامَهُ؛ لِيُقُومَ بِهَا خَيْرَ قِيَامٍ، وَمَا صَارَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ

إمام أهل السنة، ولا الشافعي كالشمس للدين، وكالعافية للأبدان، ولا ابن تيمية محارباً للبدع، كاسراً لجمود التقليد إلا بتربية أمهاتهم لهم على ذلك؛ فوراء كل رجل عظيم أم.

نسأل الله أن يكثر في المسلمين من أمثالهم.

وكتب الفقير إلى عبوربه الرحمن

أبو عبد الرحمن

عراقي حامد

(الباحث في علوم الشريعة الإسلامية)

بركة الحاج- المرج- القاهرة- مصر

هاتف رقم / ٠١١٢٦٤٣٦١٤٧

[erakyhamed@hotmai.com](mailto:erakyhamed@hotmai.com)

ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة؛  
إنك أنت الوهاب، اللهم جد الإيمان في قلوبنا، واستعملنا فيما  
يرضيك، واستخدمنا لنصرة دينك، وأقر أعيننا بعز الإسلام  
والمسلمين، وذلل الشرك والمشركين... آمين.



## فهرس الموضوعات

٣	مقدمة .....
٧	أقوال العلماء في المجددين .....
١٢	شروط المجدد .....
١٣	حال الأمة في هذا العصر .....
٢١	الخداع وخطة الأعداء .....
٢٦	نماذج من الآراء والفتاوى المضحكات المبكيات للرويبضات ....
٣٣	لماذا كلُّ هذا؟! .....
٣٦	صفات الرويبضة .....
٤٤	مفاسد تتبع الرُّخص وزلات العلماء .....
٥٣	وأخيراً: ما العلاج؟ .....
٥٩	فهرس الموضوعات .....

## المؤلف في سطور

✽ **الاسم بالكامل:** عراقي محمود سيد حامد.

✽ **من مواليد:** بركة الحاج - المرج - القاهرة - مصر.

✽ **المؤهل الدراسي:** حاصلٌ على الإجازة العالية (ليسانس)

الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر.

✽ **حاصلٌ على الدَّرَاسَات العَليَا، تمهيدي التَّخْصُّص -**

(الماجستير) - (قسم تحقيق التراث) - معهد البحوث والدراسات

العربية، وجاري الإعداد للتَّخْصُّص (الماجستير).

✽ **العَمَل الحَالِي:** إمام وخطيب ومدرس بأوقاف القاهرة،

وباحث في علوم الشريعة الإسلامية.

✽ **مَجَال الخَبَرَات:**

١- مسؤل مراجعة المحتوى التعليمي لجامعة المدينة العالمية.

٢- باحث شرعي ولغوي بَعَدَد من دور النَّشْر الكَبْرَى.

## ❁ الإنتاج العلمي:

### أولاً: التأليف:

- ١- كتاب «عُبُودِيَّةُ الحُبِّ»، نشر دار المنهاج.
- ٢- كتاب «معالم الرَّحمة في أخلاق النَّبِيِّ ﷺ»، نشر دار المنهاج.
- ٣- كتاب «معالم رحمة النبي ﷺ بأسرته»، نشر دار المنهاج.
- ٤- كتاب «إلى دُعَاة التَّقْرِيْب: انتظروا الذَّبْح!»، نشر دار المنهاج.
- ٥- كتاب «المُجَدِّدُونَ والرُّوْبِيضَات»، نشر دار المنهاج.
- ٦- كتاب «اسْتَعْلِ بِدِينِكَ»، نشر دار المنهاج.
- ٧- كتاب «صحيح الآداب والأخلاق»، نشر دار ابن حزم.
- ٨- كتاب «دُروس وعِظَات من حياة أمهات المؤمنين الطَّاهِرَات».
- ٩- كتيب «الأذكار النبوية».
- ١٠- بحث «قراءة في كتاب قطوف أدبيَّة»، لعبد السلام هارون.

### ثانياً: التحقيق:

- ١- تحقيق كتاب «تحفة الذاكرين» للشوكاني، نشر دار الفاروق للاستثمارات الثقافية.
- ٢- تحقيق ودراسة «الثغور الباسمة في فضائل السيدة فاطمة»

للسيوطي، على ثلاث نسخ خطية، نشر دار المنهاج.

✽ ثالثاً: كتابة المقالات الشرعية واللغوية والأدبية بموقع

الألوكة، ومنها:

- مقال: «عبودية الحب»، والذي فاز بجائزة أفضل كاتب بموقع الألوكة على شبكة (الإنترنت).

- مقال: «ورحل ثالث الأئمة الأعلام».

- مقال: «الضاد تصرخ: لم تلحنون؟!».

- مقال: «العبيد بين الشكران والجحود».

✽ شارك المؤلف في مؤتمر (نبي الرحمة) الدولي ببحث «معالم

الرحمة في أخلاق النبي ﷺ»، والذي أجازته (الجمعية العلمية السعودية للسنّة وعلومها - سنن)، وطُبع ضمن فعاليات المؤتمر.

\* سجّل المؤلف برنامج «أمهات المؤمنين» لقناة المعالي

الفضائية، حيث كان ضيف البرنامج، والذي يُعرض في (٢٦)

حلقة، وهو موجودٌ على (الإنترنت).

والله ولي التوفيق.